

Distr.: General
17 March 2023
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثانية والثلاثون

فيينا، 22-26 أيار/مايو 2023

البند 6 (هـ) من جدول الأعمال المؤقت *

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية:

أنشطة أخرى لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،

وخصوصا أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات

أنشطة معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

تقرير الأمين العام

ملخص

أُعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 152/46 وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 22/1992 و21/1994 و23/1999. وهو يتضمن ملخصاً لأنشطة معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

* E/CN.15/2023/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

170423 170423 V.23-04932 (A)



المحتويات

الصفحة

3	أولاً- مقدمة.....
3	ثانياً- أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.....
3	ثالثاً- أنشطة المعاهد الإقليمية والمعاهد المنتسبة.....
3	ألف- معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين.....
4	باء- معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.....
5	جيم- المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة.....
7	دال- معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.....
8	هاء- المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية.....
9	واو- المعهد الأسترالي لعلم الجريمة.....
10	زاي- معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان.....
11	حاء- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.....
11	طاء- المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة الأمريكية.....
12	ياء- معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.....
13	كاف- المركز الدولي لمنع الجريمة.....
14	لام- معهد الدراسات الأمنية.....
15	ميم- المعهد الكوري لعلم الإجرام والعدالة.....
16	نون- معهد بازل المعني بالحوكمة.....
17	سين- كلية علم القانون الجنائي.....
18	عين- معهد تايلند للعدالة.....
19	رابعاً- أنشطة المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية.....

أولاً- مقدمة

- 1- إحدى وظائف لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية هي تيسير ما تضطلع به المعاهد، التي تتألف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (البرنامج)، من أنشطة للمساعدة على تنفيذ ولاية الأمين العام المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية ومساعدة تلك المعاهد على تنسيق تلك الأنشطة. وللجنة أن تطلب إلى المعاهد، رهنأ بتوافر الموارد، أن تنفذ عناصر مختارة من البرنامج وأن تقترح مجالات للأنشطة المشتركة فيما بين المعاهد.
- 2- ويسعى الأمين العام بدوره إلى ضمان الاستفادة من خبرة تلك المعاهد ومواردها على نحو فعال في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. والدول الأعضاء مدعوة إلى استكشاف إمكانية الاضطلاع بمشاريع تعاونية مع المعاهد.
- 3- وتولى تنسيق إعداد هذا التقرير معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ومعهد تايلند للعدالة، ويتضمن التقرير المساهمات التي وردت من المعاهد حتى 16 شباط/فبراير 2023 فيما يتعلق بالأنشطة التي اضطلعت بها في الفترة من شباط/فبراير 2022 إلى شباط/فبراير 2023.

ثانياً- أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

- 4- عملاً بالنظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 56/1989)، قدم مجلس أمناء المعهد تقريراً إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها الثانية والثلاثين، يتضمن معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد في عام 2022 (E/CN.15/2023/8).

ثالثاً- أنشطة المعاهد الإقليمية والمعاهد المنتسبة

ألف- معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين

- 5- خلال عام 2022، نفذ معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين، ومقره طوكيو، الأنشطة التالية:

(أ) في الفترة من 12 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير، عُقدت الحلقة الدراسية الدولية 177 عبر الإنترنت، ناقش خلالها 19 مسؤولاً من كبار المسؤولين في مجال العدالة الجنائية، من 12 ولاية قضائية، مسألة منع معاودة الإجرام من خلال نهج متعدد أصحاب المصلحة؛

(ب) في 8 شباط/فبراير، عُقدت عبر الإنترنت المحاضرة العامة الأربعون بشأن سياسة العدالة الجنائية، وتعرف خلالها 357 مشاركاً من 41 بلداً ومنطقة على المسائل الرئيسية المتعلقة بإعادة تأهيل المجرمين؛

(ج) في الفترة من 7 إلى 10 شباط/فبراير، عُقدت حلقة دراسية تدريبية عبر الإنترنت لعدد من المسؤولين الكينيين المعنيين بقضاء الأحداث. ونُظمت الحلقة الدراسية بالتعاون مع حكومة كينيا، وكان الهدف منها تدريب المدربين على برنامج تدريب موظفي رعاية الأطفال وحمايتهم؛

(د) في الفترة من 2 إلى 17 آذار/مارس، عُقدت عبر الإنترنت أول دورة تدريبية دولية بشأن بناء مجتمعات شاملة للجميع، ناقش خلالها 13 مشاركاً من ثماني ولايات قضائية مسائل حماية حقوق ضحايا الجريمة، بمن فيهم الأطفال؛

(هـ) في الفترة من 19 كانون الثاني/يناير إلى 11 أيار/مايو، نُظمت جلسات تدريبية أسبوعية عبر الإنترنت، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) والمكتب الإقليمي

لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، لصالح إدارة الإفراج المشروط والإفراج رهن المراقبة بالفلبين بشأن آلية دمج نماذج الإدارة المطورة حديثاً ضمن نظامها. وأعقب ذلك دورة تدريبية تجريبية في الموقع، عُقدت في مدينة تاجايتاي بالفلبين، في الفترة من 29 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه، وجلسات توجيه أسبوعية لاحقة؛

(و) في الفترة من 14 حزيران/يونيه إلى 7 تموز/يوليه، عُقدت عبر الإنترنت الدورة التدريبية الدولية الـ178 بشأن العدالة الجنائية، ناقش خلالها 28 مشاركاً من 14 ولاية قضائية مسائل الجرائم السيبرانية والأدلة الرقمية؛

(ز) في الفترة من 1 إلى 5 آب/أغسطس، عُقدت الدورة التدريبية الدولية الثانية للشباب بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت، ناقش خلالها 14 طالباً من اليابان و10 طلاب من سبعة بلدان أخرى كيفية حماية الأطفال من إساءة المعاملة وضمان مستقبل مشرق لهم؛

(ح) في الفترة من 23 إلى 31 آب/أغسطس، نُظمت جولة دراسية في طوكيو لعدد من المسؤولين الكمبوديين بالتعاون مع المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، ناقش خلالها 14 مسؤولاً حكومياً من كمبوديا إنشاء إصلاحات مجتمعية وزاروا الوكالات المعنية بذلك؛

(ط) في الفترة من 6 إلى 29 أيلول/سبتمبر، عُقدت الدورة التدريبية الدولية الـ179 عبر الإنترنت، ناقش خلالها 24 مشاركاً وافداً من 16 بلداً التدابير الفعالة لإعادة تأهيل الأحداث المخالفين للقانون والمجرمين الشباب؛

(ي) في الفترة من 18 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر، نُظمت حدثٌ بعنوان "تعزيز المساعدات التقنية من أجل الحد من معاودة الإجرام وتعزيز مفهوم المجتمعات الشاملة للجميع" في طوكيو، ناقش خلاله 14 خبيراً من شبكة البرنامج المساعدات التقنية الفعالة للحد من معاودة الإجرام؛

(ك) في 21 تشرين الأول/أكتوبر، نُظمت حدثٌ بعنوان "إقامة مجتمعات شاملة للجميع: مناهج للحد من معاودة الإجرام"، بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت للاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس المعهد؛

(ل) في الفترة من 2 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد البرنامج التدريبي الرابع والعشرون بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في طوكيو، ناقش خلاله مشاركان من اليابان و30 مشاركاً وافداً من 21 ولاية قضائية أخرى التحديات والحلول المرتبطة بتحديد عائدات الفساد وتعبئها وتجميدها وضبطها ومصادرتها واستردادها؛

(م) في الفترة من 14 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر، عُقدت في طوكيو الحلقة الدراسية الإقليمية السادسة عشرة بشأن الحوكمة الرشيدة لفائدة بلدان في جنوب شرق آسيا، ناقش خلالها 17 مشاركاً من 10 ولايات قضائية أشكال الفساد الجديدة والناشئة والتدابير المضادة الفعالة.

6- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر المعهد عدة منشورات تضمنت مواد من دوراته التدريبية وحلقاته الدراسية، بما في ذلك رسالته الإخبارية وسلسلة مواده المرجعية (*Resource Material Series*).

باء - معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

7- في عام 2022، نفذ معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين عدة أنشطة يرد أبرزها أدناه.

8- ففي مجال المساعدة التقنية والتدريب والشراكات الاستراتيجية، شملت الأنشطة ما يلي:

(أ) الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والأربعين للتصديق على الاتفاق المبرم بين كوستاريكا والأمم المتحدة بشأن إنشاء المعهد، وذلك من خلال حدثٍ نُظمت في الجمعية التشريعية لكوستاريكا في 10 تشرين الثاني/نوفمبر بحضور ممثلين عن السلطة التشريعية والسلطة القضائية والجهاز التنفيذي إلى جانب

ممثلين عن الوكالات التابعة للأمم المتحدة التي تتخذ من كوستاريكا مقراً لها، والمنظمات الدولية، والبعثات الدبلوماسية، والأوساط الأكاديمية، وشارك عن بُعد أيضاً زملاء من شبكة البرنامج؛

(ب) تنظيم المؤتمر الدولي للسجون تحت عنوان "السجون في أزمة: تحديات قديمة، هل من مقترحات جديدة؟" في الفترة من 6 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر، ناقش خلاله ممثلون من إسبانيا و17 بلداً في أمريكا اللاتينية استراتيجيات الإدماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة السجون، والمنهجيات المختلفة في التعامل مع الأشخاص المحرومين من حريتهم؛

(ج) المشاركة في حدث بعنوان "تعزيز المساعدات التقنية من أجل الحد من معاودة الإجرام وتعزيز مفهوم المجتمعات الشاملة للجميع"، نظمه معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين احتفالاً بالذكرى السنوية الستين لإنشائه، في اليابان في الفترة من 18 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر؛

(د) الشروع في عملية للتدريب على تنفيذ دليل التقصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في كوستاريكا، بالتعاون مع الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب وبدعم مالي من الصندوق الخاص المنشأ بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(هـ) العمل بالتعاون مع معهد الدراسات القضائية التابع لمحكمة العدل العليا لمقاطعة بوينس آيرس على تصميم وتنفيذ دورة دبلوم افتراضية مدتها ثمانية أشهر بعنوان "دراسات متعددة التخصصات بشأن العنف ومنع الجريمة"، شارك فيها محاضرون من أمريكا اللاتينية وأوروبا وطلاب من أمريكا اللاتينية؛

(و) عقد دورة دبلوم في العدالة الجنائية للأحداث باتباع نهج تصالحي، بدعم من مركز التدريب القضائي لمدينة بوينس آيرس المستقلة.

9- وشارك المعهد في عدة أحداث إقليمية وعالمية بشأن مواضيع مختلفة تتصل بالسجون، ومنع الجريمة، والعدالة الجنائية، والعدالة التصالحية، وحالة الفئات السكانية الضعيفة. كما شارك في الأنشطة التالية:

(أ) المشاركة في دراسة حول المساعدة التقنية في تحليل أثر الإصلاحات القانونية في حالة الطوارئ على تنفيذ نموذج إعادة الإدماج الاجتماعي للبالغين والمراهقين في السلفادور، وقد أجريت الدراسة بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ب) القيام، بالتنسيق مع وزارة الداخلية في باراغواي، بوضع دليل عن نزاهة الشرطة باتباع نهج مجتمعي، وتقديم المساعدة إلى وزارة العدل في باراغواي في إجراء مراجعة للمناهج الدراسي لكبار الأخصائيين التقنيين في مهنة السجان؛

(ج) تقديم المساعدة التقنية إلى هيئات العدالة الإيبيرية-الأمريكية في صياغة القواعد الأيبيرية الأمريكية المشتركة الخاصة بالعدالة التصالحية للأحداث؛

(د) دعم إنشاء وتنفيذ نظام لمعلومات السجون في كوستاريكا ينظم البيانات المتعلقة بإيداع السجناء والإفراج عنهم ورعايتهم رعاية مهنية واستحقاقاتهم الإصلاحية والجزائية، والبيانات المتعلقة أيضاً بعمليات نقلهم ووضعهم القانوني وحسابات تخفيض مدة سجنهم وإطلاق سراحهم.

جيم - المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة

10- نظم المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة، حلقة دراسية في 14 تشرين الثاني/نوفمبر للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشائه. وسلطت الحلقة الضوء على خبرة المعهد

الواسعة في مجال البحث ووضع السياسات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، مع التركيز على مسائل العولمة والجريمة والأمن والهجرة والحقوق المترابطة بعضها ببعض. ويمكن الاطلاع على جميع العروض الإيضاحية عبر الإنترنت من خلال الرابط (www.youtube.com/@HEUNI_institute).

11- وشارك خبراء المعهد كمتحدثين في مناقشات الخبراء التابعة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن مكافحة الجرائم التي تمس البيئة، التي عقدت في شباط/فبراير 2022. كما شاركوا في حلقة العمل التي نظمتها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بالاشتراك مع اللجنة في أيار/مايو 2022، وفي المناقشات المواضيعية للجنة بشأن تنفيذ إعلان كيوتو بشأن النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2022.

12- ووسع المعهد نطاق عمله لدعم الأعمال التجارية والجهات المعنية بالاشتراك العمومي في مكافحة الاستغلال في العمل والاتجار بالأشخاص. فنُظمت عدة دورات تدريبية مع شركات، بما فيها شركات متعددة الجنسيات، ومع وحدات الاشتراء التابعة للبلديات، خاصة في فنلندا. وفي الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، نظم المعهد، بالاشتراك مع فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، حدثاً جانبياً بشأن موضوع "منع الاتجار بالبشر في سلاسل الاشتراء والإمداد: السياسات والممارسات"، تبادل خلالها المعهد خبرته وأدواته العملية.

13- وتشمل الإنجازات الرئيسية للمعهد في عام 2022 ما يلي:

(أ) التواصل مع نحو 7 500 شخص من خلال 120 حدثاً، وإصدار خمسة منشورات؛

(ب) الانتهاء في أواخر عام 2022 من المشروع الذي موله الاتحاد الأوروبي بشأن حماية ودعم المهاجرين ضحايا العنف الجنساني، الذي ركز على ألمانيا واليونان وفنلندا وإيطاليا. وفي عام 2022، أصدر المشروع موجزاً سياسياً بشأن كيفية العمل مع الضحايا المستضعفين بطريقة مرنة وحساسة ومتحمرة حول الضحية (<https://heuni.fi/-/policy-brief-2-2022>) وأداة لصياغة استراتيجية تنظيمية لتقديم الدعم الذي يركز على الضحايا للمهاجرين ضحايا العنف الجنساني (<https://heuni.fi/-/report-series-100a>)؛

(ج) إعداد خرائط إقليمية للمخاطر الخاصة بكل قطاع للعمال المهاجرين في سياق سلاسل الإمداد الأوروبية، وذلك بالتعاون مع المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة للمنطقة الاقتصادية الأوروبية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (<https://publications.iom.int/>)؛

(د) تنفيذ مشروع "تعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون والتدريب على مكافحة الاتجار بالبشر"، وهو مشروع يموله الاتحاد الأوروبي ويركز على تحسين سبل الكشف عن جرائم الاتجار بالأشخاص والتحقيق فيها في إستونيا وفنلندا ولاتفيا (https://heuni.fi/-/elect_thb)، واتجاهات الاتجار بالأشخاص وطرائق عمل المتجرين في المنطقة، بما في ذلك في بولندا وأوكرانيا؛

(هـ) إصدار تقرير حول تحديات تنظيم خدمات التوظيف للمهاجرين من ضحايا الاتجار في فنلندا وزيادة فرص حصولهم على عمل⁽¹⁾. ولم يسبق تناول هذا الموضوع من قبل على الصعيد الدولي، ويكشف التقرير عن الحاجة إلى تدريب موظفي خدمة التوظيف على التعرف على ضحايا الاتجار؛

(و) صياغة مقترح لاستراتيجية وطنية لمكافحة الاستغلال في العمل في فنلندا تتصدى بشكل شامل لهذا النوع من الاستغلال من خلال تدابير تستهدف تعزيز وتقوية التعاون بين الوكالات، وتبادل

(1) Anna Jokinen and others, *From Exploitation to Fair Employment: Report on the Organisation of Employment Services to Victims of Trafficking in Finland*, Report Series, No. 96b (Helsinki, European Institute for Crime Prevention and Control, affiliated with the United Nations, 2022)

المعلومات، وفرض عقوبات وتحصيل الرواتب غير المدفوعة، وحقوق الضحايا وحصولهم على الدعم والخدمات، والوقاية، ودور الأعمال التجارية و وحدات الاشتراء العمومي والجهات الفاعلة في سوق العمل؛

(ز) إطلاق خدمات مهنية لدعم تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة المعني بتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع والتصدي للاستغلال في العمل. ويقدم المعهد حلولاً وجلسات مخصصة لفهم مخاطر الاستغلال في العمل، وتحديد أشكال الاستغلال المحتملة، ووضع إجراءات لمنع هذا النوع الاستغلال في سلاسل الإمداد وتحديده ومعالجته.

دال- معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

14- في عام 2022، اضطلع معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين بعدد من الأنشطة التي تهدف إلى بناء شبكات لتعزيز الاستراتيجيات المبكرة للتهوض بمنع الجريمة وإقامة العدل.

15- وفي الفترة من 14 إلى 16 شباط/فبراير، شارك المعهد في الدورة المواضيعية الثانية لمناقشات الخبراء التي عقدتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن مكافحة الجرائم التي تمس البيئة، وقدم مقترحات بشأن التعاون الإقليمي والدولي للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تمس الأفراد والمجتمعات في جميع البلدان.

16- وأجرى المعهد زيارة ميدانية إلى المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المتاخمة، ومقره في نيروبي، من أجل التماس التعاون فيما يتعلق بالتنفيذ المشترك للبرنامج.

17- وفي حزيران/يونيه، أجرى المعهد زيارة ميدانية إلى جزر سيشيل لتقديم خدمات استشارية. وسلط تقييم لمدى التقدم الذي أحرزته جزر سيشيل في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المعني بالسلم والعدالة والمؤسسات القوية الضوء على الحاجة إلى تنظيم حلقة عمل تدريبية بشأن التعاون القضائي في الملاحقة القضائية للجرائم الإرهابية والجرائم ذات الصلة، والمقرر عقدها في عام 2023.

18- وفي تموز/يوليه، نظم المعهد حلقة عمل إقليمية في كمبالا بشأن التعاون القضائي في الملاحقة القضائية في قضايا الإرهاب والجرائم ذات الصلة في شرق أفريقيا⁽²⁾.

19- ويعمل المعهد على إعداد طلب لتقديم مساعدة تقنية إلى مكتب مدير النيابة العامة في أوغندا لدعمه في صياغة القانون الأوغندي بشأن تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة.

20- وفي آب/أغسطس، شارك المعهد في مشاورات مع أصحاب المصلحة تحضيراً لمؤتمر المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن التعاون القضائي في الملاحقة القضائية في قضايا الإرهاب والجرائم ذات الصلة في غرب أفريقيا، والمقرر عقده في نيسان/أبريل 2023.

21- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، حضر المعهد الاجتماع الثلاثين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا المعقود في نيروبي، والذي اعتمدت فيه توصيات عملية يسعى المعهد إلى تنفيذها في إطار مشاريعه الرامية إلى التصدي للتجار بالمخدرات والأنشطة ذات الصلة.

22- وفي كانون الأول/ديسمبر، حضر المعهد الأحداث التالية عبر الإنترنت مع شبكة البرنامج:

(أ) الاجتماع التنسيق لشبكة البرنامج؛

(2) التقرير متاح على الرابط الشبكي <https://unafrilibrary.com>.

- (ب) المناقشات المواضيعية فيما بين الدورات للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن تنفيذ إعلان كيوتو (حماية حقوق الضحايا وحماية الشهود والمبلغين؛ الحالة الخاصة بأوغندا)، في 5 كانون الأول/ديسمبر؛
- (ج) المشاركة بصفة مراقب في الدورة الخامسة والستين المستأنفة للجنة المخدرات، التي عُقدت يومي 8 و9 كانون الأول/ديسمبر.
- 23- ويواصل المعهد أيضاً الاضطلاع بدور نشط في هيئة تحرير النشرة الإخبارية لشبكة البرنامج، وقد أصدر منها العديدين الأول والثاني.

هاء - المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية

- 24- خلال عام 2022، اضطلع المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية، ومقره في فانكوفر، كندا، بالأنشطة التالية:

- (أ) إجراء مشاورات وطنية، نيابة عن حكومة كندا، بشأن آلية تنفيذ كندا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها. ولُخصت نتائج تلك المشاورات لفائدة حكومة كندا في تقرير لدعم كندا في استعراض عالمي للجهود التي تبذلها البلدان لقمع الجريمة المنظمة عبر الوطنية⁽³⁾. ويتضمن التقرير ردود المجتمع المدني على أسئلة التقييم الذاتي ذات الصلة بالمجموعة الأولى الخاصة بالتجريم والولاية القضائية من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها؛
- (ب) وضع دليل تشريعي يوضح مجموعة من الخيارات لمقرري السياسات والمشرعين للنظر فيها عند صياغة التشريعات الخاصة بشفافية سلاسل الإمداد في كندا. والهدف من الدليل هو فرض العناية الواجبة على نحو قانوني يُلزم الشركات باتخاذ خطوات معقولة لتجنب استخدام العمل الجبري وعمالة الأطفال وضحايا الاتجار بالأشخاص في عملياتهم في الخارج، والإبلاغ علناً عن خطوات العناية الواجبة تلك وتأثيرها؛
- (ج) بدء مشروع ممتد لعدة سنوات للتخفيف من الأثر السلبي لسجن الوالدين على الأطفال، بما في ذلك من خلال الترويج للبدائل المجتمعية، حسب الاقتضاء. ومن شأن مشروع تغيير النظم هذا أن يحفز ويدعم حدوث تغيير منهجي وثقافي في الطريقة التي ينظر بها محامو الدفاع والمدعون العامون والمحاكم الجنائية إلى مصالح الأطفال عند اتخاذ قرارات تتعلق بالوالدين من أجل التخفيف من الآثار السلبية لتلك القرارات على الأطفال؛
- (د) المشاركة في استضافة مؤتمر نيكزس (Nexus) بشأن الإدانات الخاطئة مع مشروع إنوسينس بجامعة بريتش كولومبيا، ومشروع إنوسينس لندن، ومشروع إنوسينس بجامعة جريفيث، وبمشاركة مشروع إنوسينس كندا، لتيسير الحوار والتواصل الهادف بين الممارسين القانونيين والأكاديميين والطلاب ومن صدرت في حقهم أحكام بالبراءة من العاملين في مجال مراجعة ما بعد الإدانة. وقد أتاح المؤتمر منتدى لمناقشة التحديات المشتركة، وتبادل قصص النجاح، واستعراض أحدث الاجتهادات والتطورات في علم الاستدلال الجنائي، والتعاون في وضع توصيات لأفضل الممارسات والإصلاح؛
- (هـ) المشاركة، من خلال معهد فانكوفر لمكافحة الفساد التابع للمركز، في استضافة مؤتمر رئيس حول المبلغين عن المخالفات والنزاهة العامة بالشراكة مع أمين المظالم في مقاطعة بريتش كولومبيا. واستضاف المؤتمر قادة من القطاع العام؛ وخبراء في جهود تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد؛ ومراقبين من

(3) Jessica Jahn and Yvon Dandurand, *The Implementation and Impact in Canada of the United Nations Convention against Transnational Organized Crime and its Protocols: Civil Society Inputs on Cluster I of Canada's UNTOC Review* (Vancouver, Canada, International Centre for Criminal Law Reform and Criminal Justice Policy, 2022).

المجتمع المدني؛ وأمناء للمظالم ومدافعين عن القضايا؛ وصحفيين متخصصين في مجالات نزاهة الحكومة ومساءلتها؛ وغيرهم من الأشخاص الذين يقتضي عملهم أن يكونوا على اتصال مباشر بقضايا النزاهة والمساءلة في القطاع العام؛

(و) مواصلة شراكته مع منظمة الشفافية الدولية الكندية وكلية بيتر أ. ألارد للقانون في جامعة بريتش كولومبيا بشأن سلسلة من الحلقات الدراسية الشهرية لمكافحة الفساد، وذلك من خلال معهد فانكوفر لمكافحة الفساد؛

(ز) إقامة شراكات مع معاهد أخرى تابعة لشبكة البرنامج، ولا سيما مع معهد تايلند للعدالة في مشاريع للتصدي للعنف ضد الأطفال في المدارس وبشأن العدالة التصالحية. وأقام معهد فانكوفر لمكافحة الفساد شراكة مع معهد بازل المعني بالحوكمة لإصدار ورقة عمل مشتركة بشأن أوامر الثروة المجهولة.

واو- المعهد الأسترالي لعلم الجريمة

25- في عام 2022، اضطلع المعهد الأسترالي لعلم الجريمة بالأنشطة التالية:

(أ) تمويل تسعة مشاريع في إطار برنامج جديد لبحوث العدالة لدى السكان الأصليين لاستكشاف مجموعة من القضايا المرتبطة بارتفاع نسبة السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس المحتكين بنظام العدالة الجنائية مقارنة بغيرهم؛

(ب) إجراء بحث بشأن العنف ضد المرأة، بما في ذلك دراسة حول انعدام الأمن الاقتصادي وعنف الشريك الحميم أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ودراسة عن مختلف السبل التي تؤدي إلى ارتكاب جريمة قتل العشير. ونشر المعهد دراسة نوعية أجريت خلالها مقابلات مع أسر ضحايا قتل الشريك الحميم وأصدقائهم، كما نشر المعهد برنامج عمل بشأن العنف الجنسي الذي يتعرض له مستخدمو تطبيقات المواعدة؛

(ج) إجراء بحث حول الاعتداء الجنسي على الأطفال، بما في ذلك مشاريع بشأن معاودة مرتكبي الاعتداء الجنسي على الأطفال ارتكاب جرائمهم، ودور التكتّم والسيطرة والعنف في علاقات النساء الحميمة مع مرتكبي جرائم إنتاج مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، ودور التشهير الشامل على مواقع التواصل الاجتماعي في تيسير توزيع مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال واستخدام رسائل التحذير لمنع مشاركة الصور الجنسية؛

(د) نشر البحوث التي أجراها مختبر بحوث الجريمة الخطيرة والمنظمة التابع للمعهد بشأن خرق البيانات والإيذاء بسبب الجرائم السيبرانية، والجهود التي يبذلها ضحايا برمجيات انتزاع الفدية لطلب المساعدة، والمنهج المتبع في مملكة هولندا للتصدي لعصابات الدراجات النارية الخارجة عن القانون، والمنهجيات التنظيمية لمنع ارتكاب تلك العصابات للجريمة المنظمة واستخدام التعلم الآلي للتعقب بالجرائم شديدة الضرر التي يرتكبها أفراد تلك العصابات؛

(هـ) نشر تقريرين عن الجرائم المتصلة بالمخدرات، وهما التقرير السنوي بشأن برنامج مراقبة تعاطي المخدرات في أستراليا وتقرير عن العائدات النقدية للاستثمار في برامج خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة؛

(و) مواصلة إدارة سلسلة من برامج الرصد الإحصائي في مجال العدالة الجنائية، تشمل تقارير سنوية عن جرائم الاحتيال التي تستهدف حكومة أستراليا، والجرائم المتعلقة بالهوية، وجرائم القتل، والجرائم الجنسية، والوفيات أثناء الاحتجاز في السجون ولدى الشرطة. وفي إطار برنامج الوفيات أثناء الاحتجاز في السجون ولدى الشرطة، أطلقت لوحة بيانات جديدة عبر الإنترنت لتوفير معلومات محدثة على أساس ربع سنوي؛

(ز) القيام، في إطار برنامج المعهد المعني بمنح بحوث علم الجريمة، بتمويل ونشر البحوث بشأن عدد من المواضيع، ولا سيما تقارير ما قبل صدور الأحكام فيما يتعلق بالسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس، ودور الأسرة والأصدقاء في تحسين نتائج المراقبة والإفراج المشروط، والإساءة القائمة على الصور، وتجارب الطفولة السيئة بين الشباب في نظام قضاء الأحداث، والشباب الذين يعانون من إصابات دماغية مكتسبة، والعنف المنزلي الذي تيسره التكنولوجيا؛

(ح) تنظيم عدد من المؤتمرات والأحداث عبر الإنترنت لفائدة أصحاب المصلحة في مجال السياسات، بما في ذلك مؤتمرات بشأن الجريمة الخطيرة والمنظمة والاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت. كما استضاف المعهد مؤتمر المعهد الأسترالي لعلم الجريمة لعام 2022، وعرض خلاله بحثاً بشأن مواضيعه ذات الأولوية، وحلقة عمل نظمها شبكة البرنامج بشأن تحسين تدابير العدالة الجنائية للتصدي للجرائم عبر الإنترنت ضد الأطفال، وعُقدت في الدورة الحادية والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

زاي - معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان

26- في عام 2022، اضطلع معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان، ومقره في سيراكوزا، إيطاليا، بعدد من الأنشطة منها ما يلي:

(أ) تنظيم حدثين، في أيلول/سبتمبر، احتفالاً بالذكرى الخمسين لتأسيس المعهد، وهما: احتفال رسمي حضره ممثلون عن السلطات الإيطالية والدولية، ومن بينهم قضاة في المحكمة الجنائية الدولية، ومؤتمر دولي حول موضوع "السلام والأمن والعدالة في أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط: كيف يمكن لأوروبا أن تعزز الكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب؟"، تناول المسارات الجديدة المحتملة التي ستميز مستقبل العدالة الجنائية الدولية وحماية حقوق الإنسان؛

(ب) تنظيم دورتين تدريبيتين تخصصيتين في الذكاء الاصطناعي والعدالة الجنائية وحقوق الإنسان بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء في قطر وبالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وركزت الدورتان على التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في الإدارة القضائية وعلى آثار الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالتحيز والتمييز والخصوصية والشفافية؛

(ج) تنظيم الاجتماع الثاني لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن التحديات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحسينات المقترحة للمستقبل. وشارك في تنظيم الاجتماع كل من المعهد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بهدف تقييم التحديات الرئيسية التي ظهرت حتى اليوم فيما يتعلق بمبادرة موظفي الاتصال القضائيين، التابعة للمكتب وتحديد الخطوات الملموسة التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد؛

(د) تنظيم حلقة عمل بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تؤثر على نيجيريا وأوروبا بالتعاون مع المكتب. وأتاحت حلقة العمل لسلطات الادعاء وإنفاذ القانون ذات الصلة في نيجيريا ونظيراتها في العديد من البلدان الأوروبية منصة لتبادل المعارف وتحليل المعلومات المتعلقة بظهور جماعات إجرامية منظمة عبر وطنية من أصل نيجيري تؤثر على نيجيريا والعديد من الولايات القضائية الأوروبية؛

(هـ) تنظيم دورة تدريبية دولية مدتها خمسة أيام لعدد من المدعين العامين بشأن التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين وملاحقة مرتكبيها وحماية حرية التعبير، وذلك بالتعاون مع الرابطة الدولية لأعضاء النيابة العامة ومنظمة اليونسكو، وحضر الدورة 22 نائباً عاماً وممثلين عن أكاديميات تدريب أجهزة النيابة العامة من 12 بلداً حول العالم؛

(و) عقد مؤتمر إقليمي حول موضوع "تعزيز التعاون القضائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دور القضاة والمدعين العامين الريادي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" في البحرين، بالاشتراك مع المرفق العالمي للاتحاد الأوروبي المعني بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حضره 83 متحدثاً ومشاركاً. وكان الهدف من المؤتمر هو تعزيز التعاون القضائي الدولي وتطبيق القضاة والمدعين العامين للمعايير القائمة والصكوك الدولية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة تطبيقاً فعالاً؛

(ز) تنفيذ برنامج التعلم الإلكتروني لعام 2022، الذي نُظمت في إطاره خمس دورات تدريبية حول مواضيع الإبادة الجماعية، والأدلة الجنائية الدولية، وفهم أنماط المسؤولية الجنائية الفردية، والقانون الدولي والنزاع في أوكرانيا، وإنهاء السيطرة الاستعمارية على العدالة الجنائية الدولية. وعملت لجنة مؤلفة من أساتذة وخبراء معروفين من جامعات ومعاهد دولية متخصصة في مجالات القانون الجنائي الدولي والتعاون الدولي في المسائل الجنائية على ضمان أعلى مستوى من الجودة التعليمية ضمن تلك الدورات؛

(ح) تنظيم الدورة الصيفية الأولى للمعهد حول موضوع "فهم الفساد ومكافحته: من منظور عالمي"، التي زودت المشاركين بالقدرة على معالجة المشاكل الدولية المتعلقة بالفساد بثقة، وساهمت في رفع مستوى الوعي لديهم حول بعض المسائل المعاصرة وآلية تعامل القانون الدولي مع الشواغل الناشئة والمستمرة.

حاء - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

27- تأسست جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في عام 1978. وتعد الجامعة، ومقرها في مدينة الرياض، مؤسسة تعليمية فريدة من نوعها في العالم العربي، حيث إنها تتخصص في الدراسات المتقدمة المتعلقة بالأمن على مستوى طلاب الدراسات العليا. وتقدم الجامعة برامج تقضي إلى منح شهادات الدبلوم ودرجتي الماجستير والدكتوراه. كما تقدم الجامعة برامج دبلوم ودورات تدريبية أخرى تتعلق بالأمن. وتعد الجامعة مؤتمرات أمنية وحلقات دراسية وتنظم معارض للتوعية بالمسائل الأمنية وتعزيز المهارات والمعارف لدى العاملين في مجال الأمن⁽⁴⁾. ولم تبلغ الجامعة عن أي أنشطة اضطلعت بها خلال عام 2022.

طاء - المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة الأمريكية

28- المعهد الوطني للعدالة هو الهيئة المعنية بالبحث والتطوير والتقييم في وزارة العدل بالولايات المتحدة الأمريكية. ورسالة المعهد هي تحسين معرفة وفهم المسائل المتعلقة بالجريمة والعدالة من خلال العلم. ويوفر المعهد معارف وأدوات موضوعية ومستقلة للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات في الأوساط المعنية بالعدالة الجنائية وقضاء الأحداث بغرض الحد من الجريمة والنهوض بالعدالة. ويتولى قيادة المعهد مدير معين من قبل الرئيس، وللمعهد مكتبان علميان، هما: مكتب البحوث والتقييم والتكنولوجيا ومكتب علوم التحقيقات والاستدلال الجنائي. وتساعد عملية البحث والتطوير التي يضطلع بها المعهد على ضمان أن تكون المشاريع البحثية الممولة ذات صلة بمجال العدالة الجنائية، وأن تسفر عن نتائج صحيحة قابلة للتنفيذ. وتشمل العمليات عادةً تحديد الاحتياجات، ووضع برنامج بحثي، وتنفيذ البحوث، وتقييم نتائجها، ونشر تلك النتائج. وتجري معظم البحوث التي يدعمها المعهد خارجياً بواسطة خبراء من اختصاصات متنوعة. ويلتمس المعهد كل عام مقترحات بحثية من خلال عملية تنافسية. وتستعرض المقترحات أفرقة أقران مستقلة مكونة من باحثين وممارسين. وبعد استكمال الأفرقة لعملية الاستعراض، يعرض علماء المعهد المقترحات على المدير، الذي يتخذ القرار النهائي بشأن المنح.

(4) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الرابط الشبكي <http://nauss.edu.sa>.

29- وفي عام 2022، نشر المعهد 34 طلباً لتقديم مقترحات وقدم أكثر من 90 منحة. وتركز المشاريع على النطاق المحلي، وإن كان العديد منها يتناول مسائل يمكن تطبيقها بصورة عامة على المجتمع الدولي. فعلى سبيل المثال، دعم المعهد في عام 2022 طلبات تنافسية لتقديم مقترحات بشأن بحوث في مجالات التشدد والتطرف العنيف، والاتجار بالأشخاص، والأعمال الشرطية، والجرائم العنيفة والعنف الذي تستخدم فيه أسلحة نارية، والعنف ضد المرأة، وتفسير الأدلة المادية في مختبرات الاستدلال الجنائي وقضاء الأحداث.

30- وينشر المعهد مواد البحثية النهائية عبر مجموعة متنوعة من القنوات بهدف: (أ) تزويد مقرري السياسات والممارسين بأفضل الأدلة المتاحة لكي يتسنى لهم اتخاذ القرارات؛ و (ب) بناء المعارف بغرض النهوض بالعلم والممارسة على حد سواء. وينشر المعهد الاستنتاجات البحثية في عدة أشكال، من بينها التقارير المكتوبة وعبر وسائل التواصل الاجتماعي والحلقات الدراسية الشبكية. وفي عام 2022، ناقش المعهد استنتاجاته البحثية على المدونة الصوتية (*Justice Today*) التي يناقش من خلالها علماء المعهد أحدث الأبحاث والممارسات لتقديم نظرة متعمقة حول الآلية التي ينتهجها المعهد في التعامل مع تحديات السلامة العامة (<https://www.ojp.gov/news/podcast>). وفي حلقة حديثة على المدونة حول وسائل التواصل الاجتماعي والتطرف المحلي، أوضح المعهد أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت أداة فعالة لنشر المعتقدات المتطرفة والترويج للتطرف العنيف، والآلية التي يمكن من خلالها أن يساعد البحث العلمي أجهزة إنفاذ القانون وغيرها من الأجهزة والوكالات في فهم هذه المسألة المتنامية ومعالجتها. وتتاح موارد أخرى وقوائم بالمشاريع الممولة على الموقع الشبكي للمعهد (www.nij.ojp.gov).

ياء - معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني

31- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني العمل على نطاق واسع بشأن ضمان حقوق الإنسان في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية من خلال برامج الدولية وخدماته الاستشارية التي يقدمها خبراء، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- (أ) التعاون مع أكاديمية العدل في أرمينيا لتدريب عدد من القضاة والمدعين العامين على العمل في القضايا التي تتطلب على التعذيب، وتدريب دائرة السجون في أرمينيا على المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- (ب) في كينيا، تقديم الدعم لجهود صياغة سياسة وطنية جديدة للدوائر الإصلاحية تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعكس الممارسات الجيدة، وإطلاق مشروع جديد يتضمن التعاون مع السلطة القضائية والنيابة العامة وجهاز الشرطة ودوائر السجون والإفراج رهن المراقبة بغرض تجريب تنفيذ السياسة؛
- (ج) التعاون مع جماعة شرق أفريقيا لتقديم تدريب في مجال حقوق الإنسان لدائرتي السجون والإفراج رهن المراقبة في أوغندا، والتعاون مع المنتدى الأفريقي للمراقبة المدنية على أداء الشرطة ومنظمة التعاون بين رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا بشأن تنفيذ المعايير الموحدة للأعمال الشرطية في شرق أفريقيا؛
- (د) التعاون مع الدوائر الإصلاحية في سيراليون بشأن وضع منهج تدريبي قائم على الحقوق وتنفيذ سياسة لتوظيف السجناء واستعراض أنظمة التفتيش الداخلية وإجراء بحوث بشأن نظام للتصنيف قائم على المخاطر والاحتياجات؛

(هـ) التعاون مع أكاديمية المدعين العامين في أوزبكستان لتقديم تدريب بشأن الحق في الحرية والأمن الشخصي وحلقة عمل حول قواعد الإثبات؛

(و) التعاون مع السجون والدوائر الإصلاحية في زمبابوي لتقديم تدريب في مجال حقوق الإنسان والقيادة لعدد من كبار المديرين، وتقديم دورات لإعداد مدربين للكليات الإصلاحية، والتدريب على منهجيات

التفتيش الداخلية. وعلاوة على ذلك، أقام المعهد شراكة مع كليات الحقوق بغرض تطوير برامج للتعليم القانوني العملي، ما ساهم في زيادة الوصول إلى العدالة من خلال مراكز التدريب والخدمات القانونية في الجامعات، والمساهمة في تطوير قدرات لجنة زمبابوي لحقوق الإنسان ولجنة زمبابوي المعنية بالشؤون الجنسانية ولجنة زمبابوي لمكافحة الفساد وتعزيز التعاون فيما بينها بشأن العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان؛

(ز) تقديم مساهمات في حلقات العمل ذات الصلة التي نظمها شركاء شبكة البرنامج، بما في ذلك دورة تدريبية بشأن معايير وقواعد الأمم المتحدة الخاصة بمعاملة السجناء لعدد من كبار موظفي الإصلاحات في تايلند، نظمها معهد تايلند للعدالة، وحدث بعنوان "تعزيز المساعدات التقنية في مجال الحد من معاودة الإجرام وتعزيز مفهوم المجتمعات الشاملة للجميع"، نظمها معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين؛

(ح) تقديم مدخلات مستفيضة إلى مشروع استراتيجيات الأمم المتحدة النموذجية بشأن الحد من معاودة الإجرام، حيث ساهم موظفو المعهد كخبراء فرديين في اجتماع أفرقة الخبراء الذي نظمته مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نيسان/أبريل 2022.

كاف- المركز الدولي لمنع الجريمة

32- في عام 2022، اضطلع المركز الدولي لمنع الجريمة بالأنشطة التالية:

(أ) في أيار/مايو، استضافة وفد من قوة الشرطة الشيلية في مونتريال، كندا، من أجل وضع رؤية مشتركة بشأن منع الجريمة والأساليب الشرطية المختلفة في هذا الصدد في كيبك، كندا، وفي شيلي؛

(ب) وفي تموز/يوليه، استضاف المركز جمعية إسبور 18 (Espoir 18) في مونتريال. وتعمل هذه الجمعية على دمج الشباب وتنشئتهم اجتماعياً في مختلف أحياء الطبقة العاملة في باريس. وجاءت الزيارة ضمن جولة في أمريكا الشمالية قامت بها الجمعية لعرض مسرحيتين بعنوان "Bad Mama" و "Lettres à Nour"، بعد جولة استمرت لمدة عام في المدن الفرنسية. وتناولت المسرحيتان العديد من قضايا الشباب المعاصر وهمومهم وتطلعاتهم وأحداث واقعهم، ولا سيما تلك التي يواجهها الشباب الذين يعيشون في الأحياء المحرومة. وفي إطار هذا الجهد التعاوني، أصدر المركز دراسة استعراضية للممارسات الدولية بشأن تحسين الحوار بين الشرطة والسكان. وفي تشرين الأول/أكتوبر، استضافت جمعية إسبور 18 المركز في باريس لحظوة دراسية لعرض مبادرات واعدة جرى تنفيذها على الصعيد الدولي بشأن الحوار بين الشرطة والسكان، الأمر الذي تمخض عنه وضع خطة عمل للفترة من 2023 إلى 2025 استندت إلى تبادل المعارف والدروس المستفادة من الحلقة الدراسية؛

(ج) في تشرين الأول/أكتوبر، نظم المركز في باريس مؤتمره الدولي السابع الذي ركز على الأمن أثناء التنقل. وكان المؤتمر نتاج تعاون مع شركاء فرنسيين وكنديين وبلجيكيين، وتمثلت أهدافه في: '1' توفير مساحة للتبادل المعرفي بين الخبراء في مجال مراقبة الجريمة وتحليل الجريمة والأمن وأصحاب المصلحة الرئيسيين في المجتمع المدني في مجالي التنقل والنقل العام؛ و'2' تحديد سبل الابتكار والعمل ونقل المعرفة والبحوث التطبيقية في مجال الأمن أثناء التنقل؛

(د) في تشرين الثاني/نوفمبر، شارك المركز في منتدى بشأن "الشراكات في مجال منع الجريمة المستند إلى المجتمع المحلي، وتنفيذ إعلان كيوتو"، نظمته مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نيويورك بدعم من لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وخلال المنتدى، جرى عرض مختبر السلامة الحضرية التابع للمركز، وهو نموذج إداري لتحسين المستمر لاستراتيجيات السلامة الحضرية وممارساتها المتوافقة مع الحقائق المحلية للمدينة، وتنفيذه الناجح في مونتريال؛

(هـ) نشر التقارير والدراسات واستعراضات الدراسات والتقييمات الدولية الستة التالية التي تعاون فيها المركز: '1' دراسة تمهيدية دولية بشأن تحسين التقييم في مجال منع التطرف العنيف، أجريت بالتعاون مع منظمة اليونسكو؛ '2' تقرير عن سلامة الملاحي في مونتريال، ركز على منع عنف الشباب؛ '3' منشوران لوزارة السلامة العامة في كيبيك، وهما مراجعة للممارسات بشأن السياسات الشرطية المجتمعية وتقرير عن تمجيد الأسلحة النارية على وسائل التواصل الاجتماعي وأفضل الممارسات في مجال منع انتشارها؛ '4' التقرير الأول عن الجريمة في التجمعات الحضرية في مونتريال؛ '5' استعراض الدراسات والممارسات المتعلقة بمنع العنف المسلح.

لام- معهد الدراسات الأمنية

- 33- معهد الدراسات الأمنية هو مؤسسة مستقلة غير ربحية تهدف إلى تعزيز الأمن البشري في أفريقيا. وللمعهد مكاتب في بريتوريا وأديس أبابا وداكار ونيروبي، ويعمل موظفوه في جميع أنحاء القارة.
- 34- وفي عام 2022، شملت المواضيع التي عالجها المعهد العدالة، ومنع العنف، وأعمال الشرطة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، والتطرف العنيف، والإرهاب.
- 35- وشملت بعض الأنشطة الرئيسية المتعلقة بمنع العنف ما يلي:

(أ) تنسيق منتدى منع العنف والعمل مع المجتمع المدني وحكومة جنوب أفريقيا لوضع نهج شاملة لمنع العنف؛

(ب) التعاون مع مركز الدراسات العليا للدفاع والأمن بشأن المشاركة المستتيرة بالسياسات مع السلطات السنغالية بشأن المخاطر المرتبطة بتعدين الذهب؛

(ج) تجريب برنامج لمنع العنف في مكان العمل في جنوب أفريقيا؛

(د) إطلاق إنذار مبكر ودق ناقوس الخطر بشأن أزمة عمليات الاختطاف في مالي؛

(هـ) دعم حملة ترويج لنهج سياسي للحد من انعدام الأمن في منطقة الساحل.

- 36- وشملت الأنشطة المتعلقة بمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ما يلي:

(أ) تقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن تهديدات الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا؛

(ب) إجراء بحث حول نقاط الدخول للتواصل مع الجماعات المتطرفة العنيفة لحل الأزمات، بما في ذلك دور الوسيطات في مالي؛

(ج) تقديم دعم تقني إلى المنظمات الإقليمية في وضع استراتيجيات لمكافحة التطرف العنيف في موزامبيق وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛

(د) تقديم إحاطة إلى جهات، منها الاتحاد الأفريقي، ولجنة حوض بحيرة تشاد، وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزامبيق، ووكالات الأمم المتحدة، والحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، وشركاء آخرين؛

(هـ) تقديم مدخلات مهمة في عمليات سن القوانين الجارية، بما في ذلك تعديل قانون حماية الديمقراطية الدستورية ضد الأنشطة الإرهابية وما يتصل بها من أنشطة في جنوب أفريقيا.

- 37- وشملت الأنشطة الرامية إلى تحسين العدالة الجنائية وأعمال ضبط الأمن ما يلي:

- (أ) التعاون مع دوائر الشرطة في جنوب أفريقيا في تحليل إحصاءات الجريمة في البلد، وبشأن مشروع جديد لضبط الأمن القائم على الأدلة؛
- (ب) إجراء بحوث حول التهديدات السيبرانية والمرونة السيبرانية في أفريقيا؛
- (ج) تحليل تدابير العدالة الجنائية للتصدي للجرائم المرتكبة في إثيوبيا وحوض بحيرة تشاد، بما في ذلك خيارات العدالة الانتقالية؛
- (د) تقديم المساعدة التقنية إلى هيئة الادعاء الوطنية في جنوب أفريقيا.
- 38- ولتعزيز تصدي أفريقيا للجريمة المنظمة، يقوم المعهد بما يلي:
- (أ) التشارك مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في تعزيز المعارف والإجراءات المتخذة للتصدي للجريمة المنظمة في أفريقيا؛
- (ب) استضافة أحداث جانبية حول تنفيذ أفريقيا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وحول الاتجار بالأسلحة خلال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية؛
- (ج) إجراء بحوث حول عدة أمور، منها تهريب الأشخاص في غرب وشمال أفريقيا، والتدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في شرق أفريقيا، وجرائم الحياة البرية، والاتجار بالمخدرات، والاتجار غير المشروع؛
- (د) إصدار التقييم الاستراتيجي الأول لمخاطر الجريمة المنظمة في جنوب أفريقيا، بالشراكة مع المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛
- (هـ) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن خطة العمل التنفيذية المعتمدة للاستراتيجية المتكاملة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية للفترة 2022-2026؛
- (و) تقديم المساعدة التقنية إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتحديد الأسلحة وإدارتها ونزعها في ناميبيا؛
- (ز) تقديم الدعم التقني لأمانة منظمة تعاون رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا وأمانة لجنة رؤساء الشرطة في وسط أفريقيا في إطار خطة عملهم المشتركة.

ميم- المعهد الكوري لعلم الإجرام والعدالة

- 39- سعى المعهد الكوري لعلم الإجرام والعدالة منذ إنشائه في عام 1989 إلى الوفاء بأهدافه الأساسية المتمثلة في إجراء بحوث شاملة ومنهجية بشأن مسائل سياسات العدالة الجنائية والقانونية، وتيسير البحوث التعاونية مع المؤسسات في الداخل والخارج على حد سواء، وتنمية الشبكات الدولية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وفيما يلي أبرز الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها المعهد في عام 2022:
- (أ) شارك مندوبون من المعهد في الدورة الحادية والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية عبر الإنترنت بصفتهم مراقبين من شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وجرى خلال الدورة تناول مسائل رئيسية من قبيل التعاون الدولي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية والاتجاهات الحديثة للجرائم وتدابير التصدي العالمية اللازمة؛

(ب) في 11 آب/أغسطس، عقد المعهد مؤتمر خبراء آسيا والمحيط الهادئ الثاني للعدالة الجنائية بشأن موضوع "تعزيز حقوق الإنسان من أجل التصدي للجرائم التي تسهل التكنولوجيا ارتكابها: التصدي للعنف ضد المرأة والأطفال". وعُقد المؤتمر في شكل حلقة دراسية شبكية عامة وجرى بث وقائعه مباشرة عبر موقع يوتيوب. وناقش الباحثون والخبراء السبل التي تغيرت بها اتجاهات العنف ضد المرأة والأطفال استجابةً للاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار الأنشطة عبر الإنترنت، واستعرضوا أمثلة محددة للاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، والعنف المنزلي الذي تسهله تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والجرائم الجنسية في الميتافيرس؛

(ج) في كانون الأول/ديسمبر، خضع المعهد لعملية إعادة هيكلة تنظيمية بهدف تعزيز كفاءة العمليات التنظيمية وتعزيز بناء القدرات، أسفرت عن إنشاء مكتب التخطيط والإدارة وشعبة الشؤون الدولية، التي تتكون من فريق إدارة الأداء ومركز التعاون الدولي؛

(د) في يومي 7 و8 كانون الأول/ديسمبر، استضاف المعهد منتداه الدولي التاسع حول موضوع "التقنيات الناشئة وحقوق الإنسان: الاعتبارات القانونية والأخلاقية في تنظيم الذكاء الاصطناعي". وعُقد المنتدى بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت وجرى بث وقائعه مباشرة عبر موقع يوتيوب، وتبادل خلاله الباحثون والخبراء المعلومات حول الاتجاهات السائدة في الأطر التنظيمية العالمية المصممة للتخفيف من مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان وناقشوا المسائل القانونية والسياساتية المحيطة بالنهج القائم على الحقوق لتنظيم التقنيات الجديدة والناشئة.

نون - معهد بازل المعني بالحوكمة

40- في تشرين الأول/أكتوبر 2022، عُين بيتر ماويرر رئيساً لمعهد بازل المعني بالحوكمة خلفاً لمارك بيث، مؤسس المعهد ورئيسه منذ ما يقرب من 20 عاماً.

41- وفي عام 2022، وسع المركز الدولي لاسترداد الموجودات التابع للمعهد من نطاق خدماته في مجال التدريب والمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية القانونية والسياساتية، مع التركيز على الأنماط غير التقليدية لاسترداد الموجودات والتعاون مع بلدان شريكة جديدة، منها بلغاريا وجمهورية مولدوفا وسيشيل. ونشأت تجمعات للممارسين بعد عقد حلقات عمل إقليمية ومؤتمر في لشبونة بشأن المصادرة غير المستندة إلى إدانة. ونشرت ترجمتان باللغتين الفرنسية والإسبانية لكتاب المعهد عن الإثراء غير المشروع: دليل للقوانين التي تستهدف الثروة غير المبررة، المعنون *Illicit Enrichment: A Guide to Laws Targeting Unexplained Wealth* والمتاح الوصول إليه للجميع على منصة المعارف والموارد الإلكترونية التابعة للمعهد المسماة Basel LEARN (learn.baselgovernance.org).

42- وزاد عدد الأشخاص المستفيدين من دورات التعليم الإلكتروني المجانية للمعهد على منصة Basel LEARN، ومن بينها دورة جديدة حول الذكاء مفتوح المصدر، بأكثر من الضعف، ليصل عددهم إلى ما يزيد عن 24 800 مستفيد في عام 2022. وكان هناك أيضاً إقبال كبير على الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول العملات المشفرة والامتثال لمكافحة غسل الأموال التي تولى تقديمها مدربون من المعهد.

43- وسلط مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال لعام 2022: النسخة العامة الحادية عشر - تصنيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب حول العالم (index.baselgovernance.org) الضوء على التقدم العالمي الضئيل المحرز في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وزاد عدد المشتركين في أداة تصنيف وتقييم المخاطر بأكثر من الضعف.

44- واستقطب المؤتمر الدولي الرابع للعمل الجماعي أكثر من 200 ممثل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للوقوف على سبل التعاون في مجال مكافحة الفساد. ولفتت النسخة الأولى من جوائز العمل الجماعي، التي قُدمت إلى منظمات في أوكرانيا ونيجيريا، الانتباه إلى مركز العمل الجماعي التابع لرئاسة مجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية (Business-20) والمعاد تصميمه حديثاً (collective-action.com). ودعم أيضاً أخصائيو مركز العمل الجماعي في المعهد جهود رئاسة مجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية في إندونيسيا كرئيس مشارك في فرقة العمل المعنية بالنزاهة والامتثال التابعة لرئاسة مجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية وأطلقوا برنامج توجيه لمنظمات المجتمع المدني.

45- وواصل برنامج مكافحة الفساد الأخضر التابع للمعهد توسيع نطاق أعماله، حيث قام متخصصون في مجال التحقيقات المالية واسترداد الموجودات بتقديم المشورة للشركاء الحكوميين في بوليفيا (دولة -متعددة القوميات) وملاوي وببرو وأوغندا فيما يتعلق بقضايا الفساد والجرائم البيئية. وفي المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد، الذي عقد في واشنطن العاصمة، شارك المعهد مع الصندوق العالمي للحياة البرية للطبيعة ومنظمة الشفافية الدولية وبرنامج تحليل السجلات التجارية للاتجار بالحيوانات والنباتات في إطلاق منتدى للممارسين بغرض الجمع بين الأوساط المعنية بمكافحة الفساد والمحافظة على البيئة.

46- وفي إندونيسيا، وفي إطار مشروع مبادرة النزاهة الإندونيسية الجديد الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، قامت أفرقة برنامج الفساد الأخضر والقطاع الخاص والحوكمة العامة بدعم شركاء المجتمع المدني المحلي والجهات الحكومية في منع الفساد البيئي.

47- وعملت أفرقة برنامج الفساد الأخضر والحوكمة العامة على زيادة البحوث المتعلقة بالفساد البيئي بصورة كبيرة، بشكل مستقل وبالتعاون مع مشروع استهداف الفساد في مجال الموارد الطبيعية. وتضمنت المنشورات التي أسفرت عنها تلك الجهود نتائج دراسة عن ثلاثة بلدان جمعت بين تقييمات مخاطر الفساد وتحليلات الاقتصاد السياسي وبرامج تقوية للضوابط الداخلية مصممة لفائدة السلطات الحكومية المسؤولة عن إدارة الموارد الطبيعية وإنفاذها.

48- ونشر فريق الحوكمة العامة أيضاً نتائج تدخل سلوكي تجريبي أدى إلى انخفاض كبير في معدلات تقديم الرشوة ("تقديم الهدايا") في المرافق الصحية في جمهورية تنزانيا المتحدة. وتقدم النتائج والتحليلات ذات الصلة الأدلة التي تشتد الحاجة إليها فيما يتعلق بالتدخلات السلوكية لمنع الفساد.

49- وفي إطار برنامج ممتد لعدة السنوات بشأن الإدارة المالية العامة، واصل مكتب المعهد في أمريكا اللاتينية، وتحديداً في بيرو، تقديم التوجيه والتدريب لآلاف المسؤولين الحكوميين الإقليميين بشأن مواضيع من قبيل الضوابط الداخلية وتحصيل الضرائب.

50- وفي إطار الجهود التي يبذلها المعهد لدعم شركائه الأوكرانيين، وضع وعمم توصيات لمكافحة الفساد في عملية إعادة إعمار أوكرانيا، وذلك بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية في أوكرانيا وتحالف RISE Ukraine، في مناسبات منها مؤتمر تعافي أوكرانيا، الذي عقد في لوغانو، سويسرا.

سين - كلية علم القانون الجنائي

51- في عام 2022، وبسبب نقشي الجائحة العالمية، اضطلعت كلية علم القانون الجنائي بجميع الأنشطة التالية عبر الإنترنت:

(أ) دعت الكلية خبيرين دوليين من الولايات المتحدة وصربيا لإلقاء محاضرات على خريجي الكلية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛

(ب) في 29 تشرين الأول/أكتوبر، قدمت الكلية المساعدة إلى كلية الحقوق بجامعة قوانغشي مينزو في عقد "الندوة الدولية بشأن مكافحة الجريمة الاقتصادية العابرة للحدود"؛

(ج) في يومي 10 و11 كانون الأول/ديسمبر، عقدت الكلية مؤتمراً دولياً حول موضوع "مكافحة الفساد واسترداد الموجودات وامتنال الشركات". وشارك في المؤتمر أكثر من 120 خبيراً، من بينهم باحثون وقضاة ومدعون عامون ومحامون ورواد أعمال من البرازيل والصين وإيطاليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

عين - معهد تايلند للعدالة

52- واصل معهد تايلند للعدالة الترويج لتنفيذ إعلان كيوتو، وقد نفذت الأنشطة مع مراعاة مفهوم الشمول والتعاون بين القطاعات والأجيال.

53- وإدراكاً لدور الشباب في التغيير، نظم المعهد بالتعاون مع الجمعية الآسيوية لطلاب القانون منتدى شبابي إقليمي حول موضوع "تحدي التباعد الاجتماعي: عالم افتراضي متشابك". وحضر المنتدى ممثلون عن الشباب من جميع الدول العشرة الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). وقدمت نتائج المنتدى وتوصياته إلى مقرري السياسات في مؤتمر رابطة دول جنوب شرق آسيا المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

54- وأطلق المعهد مشروعاً تجريبياً لتوفير معلومات عن العدالة الإصلاحية وتعزيز فهمها في الأوساط التعليمية. وقدم المشروع فرصة لأكثر من 70 مشاركاً، من بينهم طلاب ومعلمون في المدارس الثانوية ومحاضرون جامعيون، لتبادل الآراء حول العدالة الإصلاحية وحل النزاعات. ولتسليح الشباب بالمهارات والعقلية المناسبة لتعزيز العدالة الاجتماعية، وضع المعهد كتيباً نموذجياً عن العدالة الاجتماعية، بعنوان "إذا كنت تعتقد أنه يمكنك تدريس العدالة فإليك كتيب تصميم منهج لإدماج مبادئ العدالة الاجتماعية".

55- وواصل المعهد التشجيع على أعمال معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وشملت الأنشطة الرئيسية المتعلقة بمعاملة الجناة ما يلي:

(أ) تنظيم دورة تدريبية، بالاشتراك مع إدارة الإصلاحات في تايلند، عن معاملة السجناء لعدد من كبار موظفي الإصلاحات؛

(ب) تنظيم برنامج تدريبي، بالاشتراك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وإدارة السجناء الماليزية، بشأن قواعد بانكوك. وقد حضر البرنامج 30 ضابطاً من ضباط الإصلاحات في المؤسسات الإصلاحية في ماليزيا؛

(ج) إطلاق برنامج تدريبي بعنوان أكاديمية بداية جديدة "Restart Academy"، لتقديم الدعم المهني داخل مقر العمل للسجناء السابقين لمساعدتهم في بدء عمل تجاري في مجال الأغذية وتشغيله؛

(د) عقد حلقة عمل، بالتعاون مع إدارة الإصلاحات في تايلند، لفائدة السجناء حول الرموز غير القابلة للاستبدال للأعمال الفنية، في إطار الجهود المبذولة لدعم إعادة إدماجهم في المجتمع.

56- وأطلق المعهد، بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري، ومكتب المدعي العام، والشرطة الملكية التايلندية، برنامجاً تعليمياً على الإنترنت بشأن العنف المنزلي. وضم المنهج ليكون مساحة تعلم عامة لتعزيز المعرفة بالعنف المنزلي وفهمه بين الجمهور وليستخدم كأداة لدعم العمل في مساعدة ضحايا العنف المنزلي.

57- ومن أجل تعزيز سيادة القانون وتدعيم جهود منع الجريمة والعدالة الجنائية في جنوب شرق آسيا، استضاف المعهد المؤتمر الثالث لرابطة دول جنوب شرق آسيا المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي عُقد في الفترة من 22 إلى 24 آب/أغسطس حول موضوع "التصدي لتحديات الجريمة والعدالة في ظل تعافي رابطة دول جنوب شرق

آسيا من أزمة كوفيد-19". وتناول المؤتمر ثلاث مسائل رئيسية وهي: الجريمة السيبرانية، وإصلاح العدالة، والتعاون الدولي. وكان من بين المشاركين ممثلون عن جميع الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا، وممارسون في نظام العدالة، وممثلون عن القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

58- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، افتتح المعهد مقره الجديد. وستُخصص نسبة كبيرة من مساحة المقر الجديد لخدمة الجمهور، مع تقديم الخدمات لشركاء المعهد والمجتمع. وفي إطار مشروع جديد بعنوان "الأرضية المشتركة لمعهد تايلند للعدالة"، لن يكون مقر المعهد مجرد مكان يتيح للأشخاص الوصول بسهولة إلى معلومات حول نظام العدالة الجنائية في البلد وسيادة القانون، بل سيسير أيضاً مشاركة الجمهور ومناقشته لقضايا العدالة الأوسع نطاقاً.

رابعاً- أنشطة المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية

59- الاتجار في الملكية الثقافية مشكلة أولى المجلس اهتماماً خاصاً لها. وقد استرعت الصلة بين التراث الثقافي والحقوق الأساسية للأفراد مؤخراً انتباه العديد من الجهات، من بينها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، نتيجة لزيادة الوعي بحجم الجرائم التي تهدد التراث الثقافي وخطورتها وطبيعتها العابرة للحدود.

60- وفي عام 2022، اضطلع المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية بالأنشطة التالية:

(أ) في 10 آذار/مارس، تنظيم مؤتمر، بالتعاون مع الجامعة الكاثوليكية في ميلانو، بشأن حماية القانون الجنائي للتراث الثقافي في إيطاليا ومقترحات الإصلاح الجارية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، حصل ستيفانو ماناكوردا، نائب الرئيس والمدير العلمي للمجلس، على كرسي اليونسكو في نزاهة الأعمال ومنع الجريمة في سوق الفنون والآثار، الذي استضافته جامعة كامبانيا. والمجلس هو أحد شركاء رعاية الكرسي؛

(ب) استكمال المشروع البحثي المتعلق بامتثال الشركات ومسؤولية الشركات الذي أجراه المجلس والمركز الوطني للوقاية والدفاع الاجتماعي. وفي 5 أيار/مايو، نُشر كتاب *Corporate Compliance on a Global Scale: Legitimacy and Effectiveness* (امتثال الشركات على نطاق عالمي: الشرعية والفعالية) في مؤتمر روح له المجلس، بالتعاون مع مركز دراسات فيديريكو ستيل للعدالة الجنائية والجامعة الكاثوليكية في ميلانو. ويتضمن الكتاب نتائج المشروع البحثي الذي أجري لمدة عامين ويقدم تحليلاً مبتكراً ونقدياً لامتثال الشركات من منظور دولي متعدد التخصصات. ويحدد الكتاب أيضاً الإطار التاريخي والأدوار المختلفة التي لعبها امتثال الشركات، ويتساءل عن كيفية تأثير الثقافات المختلفة على السلوكيات الاقتصادية وتحت أي ظروف يمكن توجيه الخيارات الفردية نحو السلوك الملتزم بالقانون. ويهدف الكتاب إلى تقديم لمحة عامة عن أبعاد ونطاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على دور امتثال الشركات في منع واكتشاف جرائم الشركات؛

(ج) في 25 أيار/مايو، تنظيم حلقة دراسية شبكية حول موضوع "عندما يواجه علم الإجرام الأخضر تغير المناخ". وتناولت الحلقة الآثار المحورية للاحتباس الحراري وتغير المناخ؛

(د) في 15 كانون الأول/ديسمبر، عقد مؤتمر في ميلانو بشأن اتفاق السلام في كولومبيا، بما يتماشى مع أنشطة المعهد المتعلقة بالعدالة الانتقالية؛

(هـ) أخيراً، في 16 كانون الأول/ديسمبر، عقد مؤتمر في ميلانو بشأن العدالة الجنائية الدولية من منظور إيطالي. وقد أتاح المؤتمر فرصة لتنظيم دورة تدريبية مدتها عام واحد حول العدالة الجنائية الدولية للباحثين والمحامين والقضاة، بالتعاون مع جامعة ميلانو. وتولت وزارة العدل الإيطالية تمويل المبادرة في إطار خطة التعافي والصمود الوطنية.